

## السياسة الروسية تجاه العراق

. أحمد حسين شحيل

يعد العراق جزءاً مهماً من منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الحيوية بالنسبة لروسيا لأسباب عديدة منها سياسية وإستراتيجية واقتصادية، لذلك تعد روسيا من الدول التي عارضت استخدام القوة العسكرية ضد العراق، كما أنها في الوقت نفسه طالبت بالضغط على العراق من أجل عودة المقتشين الدوليين حول البحث عن أسلحة الدمار الشامل. إذ أن الأساس الذي يحكم السياسة الروسية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، هو الأساس البراغماتي وليس الأساس الأيدولوجي، و كانت روسيا تؤيد رفع العقوبات الدولية عن العراق لأسباب اقتصادية وسياسية، ولكن هذا الموقف الروسي لا يخرج عن إطار التزام العراق بكل القرارات الدولية الداعية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل وهذا الموقف الروسي لا يخرج عن إطار السياسة الروسية التي تميزت بها أثناء فترة التسعينات من القرن العشرين، وعندما عارضت روسيا الحرب على العراق حاولت الولايات المتحدة أثناءها بشتى الطرق عن ذلك، أحيانا عن طريق الضغط على روسيا بعدم الموافقة على توجيه ضربة عسكرية ضد جورجيا، والتي كان المقاتلين الشيشانين يتسللون منها للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الروسية، وأحيانا أخرى عن طريق تطمين روسيا على انه مصالحها مع العراق لن تمس بعد إقصاء صدام حسين عن السلطة، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من تحييد الدور الروسي المعارض لتلك الحرب، وما يؤيد بذلك هو خفوت الصوت الروسي المعارض لتلك الحرب، كما ألمحت روسيا إلى إنها قد توافق على استخدام القوة ضد العراق في حالة موافقة مجلس الأمن الدولي، لذا اتجهت السياسة الروسية إلى إتباع التوازن بين أطراف الصراع من أجل تأمين مصالحها، مع التأكيد على حقيقة يجب عدم التغاضي عنها، وهي إن المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين روسيا والولايات المتحدة أكبر بكثير من مصالحها مع العراق، بعبارة أخرى تبنت روسيا موقفاً أكثر مرونة من موقف فرنسا حيال المطالب الأمريكية بدعم العراق، أكدت روسيا على ضرورة إعطاء دور أكبر للأمم المتحدة في العراق، لذا فأنها رحبت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٠٠ بشأن العراق، كما دعت روسيا إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي حول العراق نظراً لتعقد عملية التسوية فيه. إذ أن هذه الفكرة حسب قول يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي " لا تزال حيوية " وأضاف " إن بلاده لا تزال على يقين بأنه يجب وضع الأساس الدولي لعملية التسوية السياسية الداخلية في العراق"، فضلاً عن ذلك، أبدت روسيا استعدادها للمشاركة في إرسال قوات دولية إلى العراق تحت قيادة أمريكية ولكن يجب أن تكون بقرار من مجلس الأمن الدولي والذي يجب أن يحدد شروط المشاركة العسكرية والتي تشمل المهمة وطول المدة ومسائل أخرى. وعلى الرغم من الموقف الإيجابي من الموافقة على إرسال قوات إلى العراق، فإنها لم تحدد فيما إذا كانت ستوافق على إرسال قوات روسية ضمن هذه القوة الدولية، فقد قال يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي " انه من السابق لأوانه الحديث عن دور لروسيا في قوة عسكرية دولية مستقلة"، وبعد أن رأت مسالة مشاركة جنودها غير مطروحة في الوقت الراهن، إلا أنها يبدو مستعدة لدعم قرار أمريكي في مجلس الأمن الدولي، ينص على نشر قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية وتحصل مؤسسات روسية في المقابل على ضمانة بالإبقاء على عقودها النفطية في العراق"، على الرغم من ترحيب روسيا بمجلس الحكم العراقي ومعتبرة إياه الخطوة الأولى التي يجب أن تعقبها إجراءات أخرى لمواصلة مسيرة التسوية السلمية في العراق، إلا أنها أفشلت جهود الرئيس الاسباني لمجلس الأمن الدولي من استصدار بيان يرحب بمجلس الحكم العراقي، وأكدت روسيا على صفة الاحتلال للقوات الأمريكية في العراق، وأعلنت عن أملها بان تركز الحكومة العراقية المؤقتة جهودها على تحقيق السلام والاستقرار وإعادة أعمار الاقتصاد واحترام حقوق وحرريات المواطنين العراقيين، كما أبدت روسيا استعدادها لإبداء الدعم اللازم للحكومة العراقية المؤقتة سواء في إطار ما يبذله المجتمع الدولي من جهود جماعية أو على أساس ثنائي، وانتقدت روسيا الاتفاق الذي توصلت إليه سلطة

الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة بول بريمر ومجلس الحكم العراقي الانتقالي لما وصفته بـ " عدم إنسانه أي دور للأمم المتحدة " فقد انتقد بشدة يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي "هالة السرية" التي أحاطت بها الولايات المتحدة مناقشة خطط تسليم السلطة في العراق. مع ذلك رحبت روسيا بتوقيع مجلس الحكم العراقي على قانون إدارة الدولة المؤقتة، ووصفته بأنه خطوة جريئة ستؤدي غالى إشاعة السلام في العراق، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفنكو "إن بين أيدينا الآن أساس قانوني للحفاظ على بقاء العراق وحدة واحدة متماسكة " وأكدت روسيا على ضرورة نقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة تحظى بتأييد كبير في العراق، كما تتقارب مواقف روسيا من مواقف دول أخرى حول إعادة السيادة للعراق في أسرع وقت والحفاظ على وحدة أراضيه وتنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي ومكافحة الإرهاب الدولي، وعلى الرغم من أن روسيا دعت إلى تشكيل قيادة عراقية في أسرع وقت، إلا إنها في الوقت نفسه، أكدت على ضرورة تمكينها من العمل بشكل مستقل من أجل التوصل إلى تسوية للأوضاع في العراق. وعندما وجهت اتهامات جنائية بارتكاب أعمال وحشية وإساءة المعاملة ضد معتقلين عراقيين من قبل ستة جنود أمريكيين في سجن أبو غريب، قال يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي إن الأمم المتحدة يجب أن تحقق في اتهامات جنود أمريكيين وبريطانيين بممارسة التعذيب في العراق، وقد ابلغ يوري فيدوتوف - نائب وزير الخارجية الروسي وكالة انتر فاكس الروسية للأنباء "إن هذا التعذيب يعد انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان ويعقد عملية إقرار النظام في العراق ويزيد من الاستياء من الاحتلال الأجنبي...ونعتقد إن هذه المسألة يجب أن تفحصها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة". فيما يتعلق بالموقف الروسي من قضية محاكمة الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وصدور حكم الإعدام بحقه، أكدت روسيا على عدم جواز التدخل الخارجي في أعمال القضاء لدى محاكمة مواطن في أي بلد كان ومهما كان المنصب الذي يتولاه سابقاً، وتعدده شانا داخليا لهذه الدولة، وإن محاكمته يجب أن تتم وتتجز دون أي إيعاز من الخارج، وإن إصدار الحكم يجب أن يتم دون أي اعتبارات سياسية وإنما على أساس قانوني دقيق، وترى روسيا انه من الواجب في الظروف الصعبة التي يمر بها العراق الآن، عدم اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من احتدام التوتر في المجتمع العراقي وتخلق المصاعب، على طريق إحلال الوفاق الوطني عبر الحوار الواسع بمشاركة جميع الأطراف السياسية والقومية والطائفية، ورأت روسيا ن إعدام صدام حسين قد يؤدي إلى تدهور الوضع العسكري والسياسي في العراق وتصعيد التوتر العرقي والديني في البلاد، إذ أنها تعارض عقوبة الإعدام مثلها مثل دول أخرى عديدة دون اعتبار للدوافع وراء هذه الأحكام التي تصدرها المحاكم . كما تأسف روسيا إلى تجاهل المطالب العديدة التي تقدم بها مندوبو دول مختلفة ومنظمات دولية إلى السلطات العراقية بشأن عدم تنفيذ حكم الإعدام . كما إن هناك تبادل للزيارات الرسمية بين العراق وروسيا وذلك من أجل توفيق وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين وباعتبار روسيا إحدى الدول الكبرى الفاعلة على المستوى الدولي، لا بد من الانفتاح عليها والاستعانة بالخبرات العلمية والاقتصادية والتكنولوجية التي تملكها. والاستفادة أيضا من ثقل روسيا على المستوى السياسي كونها إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وفيما يتعلق بالجانب الاستراتيجي والأمني، فإن حل الجيش العراقي وتدمير اغلب آلتة العسكرية، ومحاولة بناء مؤسسة عسكرية عراقية جديدة، تعتمد في تسليحها على أسلحة جديدة ومن مصادر متنوعة( أسلحة أمريكية وأسلحة من دول حلف الناتو ودول أوروبا الشرقية – التي تصنع أسلحة من الطراز السوفيتي) . فإن سوق السلاح العراقية، التي كانت تعتمد في تسليحها على الأسلحة من الطراز السوفيتي ( الروسية)، سوف تتقلص أمام السلاح الروسي فإن هذا الأمر لا يمنع من إمكانية الاستفادة من بعض التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة في بعض الجوانب لتطوير القدرات الدفاعية العراقية، ولاسيما أن السلاح الروسي يتميز بنفس القدرات الفنية المتقدمة مقارنة مع السلاح الغربي، فضلاً عن رخص ثمنه. كما أن تدهور الوضع الأمني والسياسي في العراق وعدم الاستقرار فيه يشكل تهديداً خطراً على مصالح كثير من الدول ومنها روسيا . إذ أن القرب الجغرافي بين العراق وروسيا و/ أو الجمهوريات السوفياتية السابقة ( خارج روسيا القريب ) دفعها

إلى معارضة الحرب. وفيما يتعلق بالموقف الروسي من العمليات العسكرية التركية في شمال العراق. فقد دعت روسيا كل من تركيا والعراق إلى سلوك الطريق السياسي لتسوية كل المشكلات القائمة بين الدولتين. وشددت روسيا على ضرورة عدم السماح باستخدام أراضي هذه الدولة أو تلك كقاعدة لتنفيذ النشاط الإرهابي ضد الدول المجاورة. كما أنها تواصل و بانتباه شديد مراقبة تطور الأوضاع في منطقة الحدود العراقية والتركية. وأعلنت روسيا مرارا تأييدها لضرورة الالتزام الشديد بمبادئ القانون الدولي خلال تسوية المشكلات الحادة القائمة بين الدول، وقد جرى لفت نظر الجانب التركي إلى ضرورة التحلي بضبط النفس والأخذ بعين الاعتبار أن التصعيد العسكري قد يؤدي إلى تعقيد شديد في الوضع الإقليمي المعقد أصلا. كما يمكن تعزيز التعاون المني بين روسيا والعراق في محاربة الإرهاب باعتبار الدولتين واجهتا خطر الإرهاب فضلا عن الخبرة الأمنية التي يمتلكها الروس في محاربة التنظيمات الإرهابية المتطرفة في أفغانستان والشيشان والاستعانة بهذه الخبرة في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد تم توقيع اتفاقية بين العراق وروسيا تنص على شطب ٩٣ % من ديون روسيا المستحقة على العراق والبالغة ١٢,٩ مليار دولار. وان إلغاء الديون سيجري على بضع مراحل إذ ستشطب روسيا في المرحلة الأولى ٦٥ %. وان ال ٤,٥ مليار دولار المتبقية ستلغى على مرحلتين في إطار محادثات يجريها الطرفان فيما بعد. وان توقيع هذه الاتفاقية الخاصة بتسوية الديون المستحقة على العراق يدل على الجهود التي تبذلها روسيا لإعادة بناء الاقتصاد العراقي. وفي ٢٠٠٧ تم توقيع وثيقة خاصة على هيئة مذكرة حول افتتاح قنصلية العامة الروسية في اربيل والبصرة مع افتتاح قنصلية عامة عراقية في المستقبل في روسيا، ولابد من الإشارة، بان افتتاح القنصلية في البصرة يتوقف على تحسن الوضع الأمني في جنوب العراق. كما تعمل في العراق الآن ما يقارب ١٠ شركات روسية وهي تعمل في مختلف الميادين وبصورة أساسية في مجال الطاقة الكهربائية. ويقوم ٨٠ شخصا من منتسبي شركة (اينتر اينرغو سرفيس) بتصليح أهم محطة كهربائية بالنسبة لبغداد. وفي ١١ شباط ٢٠٠٨، تم توقيع مذكرة التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني بين العراق وروسيا، والذي سوف تفتح آفاقا رحبة لتطوير العلاقات الروسية العراقية في جميع المجالات. كما أكدت هذه الاتفاقية حرص الحكومة العراقية على تطوير التعاون مع روسيا وستكون خارطة الطريق لتطوير التعاون بين البلدين في المستقبل. كما أنها سوف تفتح الباب أمام روسيا للمشاركة في جميع المشاريع والمناقصات التي ستنظم في العراق. ويمكن أن يجري ذلك بعد تحسن الوضع الأمني في العراق. ومن الضرورة أن تستند العلاقات الروسية - العراقية إلى أساس من المنفعة المتبادلة والتي تعد أهم شروط تفعيل العلاقات بين الطرفين. فضلا عن ذلك، ان تطوير الروابط الثقافية والدينية والسياحية بين العراق وروسيا، سوف يشكل عامل مهم لزيادة التقارب والتواصل والتفاهم بين الشعبين الروسي والعراقي، وذلك من خلال إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الثقافية كالمركز الثقافي الروسي-العراقي وجمعية الصداقة العراقية الروسية وغيرها. فضلا عن ما يحتويه العراق من مراكز دينية مقدسة سوف يشكل عامل جذب للمسلمين الروس الذين يبلغ عددهم ما يقارب ٢٠ مليون مسلم، لزيارة العتبات المقدسة في العراق. وكذلك الاستفادة من المواقع السياحية في المنطقة الشمالية المستقرة أمنيا في تشجيع السياح الروس إلى زيارتها من خلال تقديم التسهيلات المهمة لهم في تشجيع زيارتها.